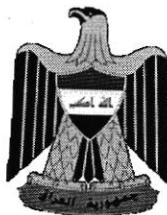


کۆمەری عێراق
دادگای بىالى ئىتىحادى



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: باسم خزعل خشان/عضو مجلس النواب - وكيله المحامي احمد سعيد موسى.

المدعى عليهما:

١- رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته - وكيله رئيس الخبراء القانونيين غازي إبراهيم الجنابي.

٢- رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظفي الحقوقي سامان محسن إبراهيم.

الادعاء:

ادعى المدعي بواسطة وكيله أن مجلس النواب في جلسته المرقمة (٣٥) التي عقدت في ٢٠١٧/٥/١٥ صوّت على قانون تنظيم عمل المستشارين وأحاله إلى رئيس الجمهورية لغرض تصديقها وإصداره وفقاً لأحكام المادة (٧٣/ثالثاً) من الدستور ليتم نشره في الجريدة الرسمية فامتنع عن ذلك، ولم يتم نشر هذا القانون المهم الذي سنته مجلس النواب لتطوير أداء المستشارين وتوفير النفقات الهائلة التي تت肯دها الدولة نتيجة تعيين مستشارين لا يتمتعون بالكفاءة أو الخبرة الوظيفية وبأعداد تفوق حاجة المؤسسات الحكومية، وإن امتناع المدعي عليهما عن نشر القوانين التي يشرعها مجلس النواب يتعارض مع المادتين (٧٣/ثالثاً و ٦١/أولاً) من الدستور، وإن هذا الامتناع

م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعه بغداد

هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٦٦



يمثل قرار سلبي صادر من سلطة اتحادية ويخضع لرقابة المحكمة الاتحادية العليا على وفق أحكام المادة (٩٣ / ثالثاً) من الدستور، لذا طلب المدعي من هذه المحكمة الحكم بـإلغائه وإلزام المدعي عليهما بنشر هذا القانون ليصبح نافذاً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٣٧ / اتحادية ٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها استناداً إلى أحكام المادة (٢١ / أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ وتبلغ المدعي عليهما بغيرها ومستنداتها وفقاً للبند (ثانياً) من المادة ذاتها، فأجاب وكيل المدعي عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/١٠/٣١ والتي تضمنت عدم وجود مصلحة للمدعي في رفع الدعوى استناداً إلى المادة (٢٠ / أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة، وإن مشروع قانون تنظيم عمل المستشارين رغم التصويت عليه في مجلس النواب إلا أنه لا يعد قانوناً تختص المحكمة بالنظر في دستوريته لأن اختصاصها محدد بالنظر في دستورية أي قانون يأتي بعد تصديق رئيس الجمهورية عليه وأخذه تسلسلاً يضاف إلى سنة صدوره ونشره في الجريدة الرسمية على وفق أحكام قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧، وسبق لرئيسة الجمهورية أن أبدت ملاحظاتها على صيغة المشروع الذي احتوى على العديد من المخالفات الدستورية وتم إعادته إلى مجلس النواب بموجب الكتاب المرقم (ذ. و ٤١/١٠/٢٤٩٠) المؤرخ ٢٠١٧/٩/٧ بغية رفع تلك المخالفات ولم يرد مشروع القانون من المجلس حتى الوقت الحاضر، ومن تلك المخالفات الآتي: أولاً: نصت المادة (١) منه في البند (ثالثاً) - يعين المستشار في مجلس النواب بمرسوم جمهوري بناءً على موافقة مجلس النواب على توصية رئيسة مجلس النواب بتعيينه) وفي البند (رابعاً) - يعين المستشار في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بمرسوم جمهوري بناءً على موافقة مجلس النواب على توصية مجلس الوزراء بتعيين المستشار المقترن من الجهة التي تعين فيها) وحيث إن المشروع قد فرق بين المستشار المعين في مجلس النواب والمستشار المعين في رئاسة الجمهورية دون أن يكون هناك أي مبرر لهذا التفريق رغم اتحادهما في العلة،

الرئيس
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام

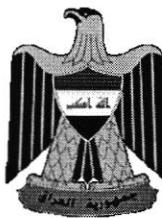


ذلك أن الاستقلالية التي يتمتع بها مجلس النواب والتي أجازته إلى اختيار المستشار بشكل مباشر دون عرضه على مجلس الوزراء هي ذاتها التي تتوافر في رئاسة الجمهورية لأن الدستور في المادة (٦٦) منه قد جعل من رئاسة الجمهورية سلطة موازية لمجلس الوزراء لدعم مبدأ ثنائية السلطة التي استقرت عليها الأنظمة البرلمانية، إضافة إلى أن المادة (٦١ / خامساً بـ) من الدستور أكدت على أن صلاحيات مجلس النواب في تعيين أصحاب الدرجات الخاصة لا تتم إلا بعد اقتراح مجلس الوزراء على تعيينهم، ثانياً: نصت المادة (١ / خامساً) من المشروع على (يقر هذا القانون بتعيين من غير من المستشارين قبل نفاذ وصدر بتعيينه مرسوم جمهوري أو أمر نيابي أو ديواني مع مراعاة البند (أولاً) من هذه المادة وفق السياقات الدستورية والقانونية) حيث تضمن هذا البند عدة مخالفات دستورية منها تعارضه مع نص المادة (٦١ / خامساً بـ) المذكورة آنفاً، كما لا يجوز اعتماد الأوامر الديوانية أو الأوامر النيابية بتعيين المستشارين دون صدور مرسوم جمهوري كون المستشار (درجة خاصة) تتطلب استيفاء الشكلية الدستورية والقانونية لتعيينه، وإن ما بني على باطل يعد باطلاً وبالتالي لا يمكن إضفاء المشروعية على تصرف فيه مخالفة دستورية وقانونية وجعله واقعة قانونية ترب أثراً قانونياً، وكل أمر نيابي أو ديواني يعد باطلاً إذا لم يستوف الشكلية المطلوبة، وهو ما استقر عليه الفقه والقضاء في العراق وفقاً للمادة (١٣ / ثانياً) من الدستور التي نصت على (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور...)، لذا طلب رد دعوى المدعى وتحميله الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة. وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني بلاحة جوابية وأخرى إضافية خلاصتها عدم توجه الخصومة تجاه المدعى عليه الثاني وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استناداً إلى أحكام المادة (٩٣ / أولاً) من الدستور، وحيث إن نشر القوانين بعد التصويت عليها يعد قراراً إدارياً وتنظيمياً يسئل زم إ حالة القانون المصوت عليه إلى وزارة العدل / دائرة الواقع العراقي من قبل رئاسة الجمهورية وليس مجلس النواب سواء تولى رئيس الجمهورية المصادقة على القانون وإصداره أو لا وذلك استناداً إلى أحكام المادة

الرئيس
جاسم محمد عبد

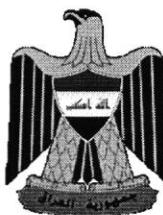
مٽ طارق سلام

٣



(٧٣) من الدستور حيث يعتبر القانون مصادقاً عليه حكماً بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه من مجلس النواب، وإن مجلس النواب قد أرسل القانون المصوت عليه بالإيجاب بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ إلى ديوان رئاسة الجمهورية بموجب الكتاب المرقم (٩٠٦١/٩/١) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٤ لكن الرئاسة لم تتولى إرساله إلى النشر في الجريدة الرسمية، ومتى ما تم نشره في الجريدة الرسمية وأصبحت له قوة النفاذ فـيامكان المدعي الطعن به حينذاك، لذا طلب رد الدعوى وتحميل المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب المحامية. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة تم تعين موعد للمرافعة وفقاً للمادة (٢١) منه وتبلغ به الأطراف وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة فحضر المدعي بالذات ووكلاه الأطراف وبusher بإجراء المرافعة الحضورية العلنية، كرر المدعي ووكيله ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبه، أجاب وكلاه المدعي عليهما وطلب كل منهم رد الدعوى عن موكله للأسباب الواردة في اللوائح المرتبطة ضمن أوراق الدعوى، لاحظت المحكمة ورود كتاب الأمانة العامة لمجلس النواب بالعدد (٢٦٣) في ٢٠٢٢/١١/٢٤ والمعنون إلى ديوان رئاسة الجمهورية والمتضمن (سبق وأن تم إرسال قانون تنظيم عمل المستشارين المصوت عليه بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ في الجلسة رقم (٣٥) من الفصل التشريعي السنة التشريعية الثالثة المرسل إلى رئاسة الجمهورية استناداً إلى أحكام المادة (٧٣) من الدستور لغرض المصادقة عليه وإصداره ونشره في الجريدة الرسمية ونظراً لمرور فترة طويلة جداً على استلام القانون دون المبادرة بنشره وهو ما يقيم المسؤولية الدستورية والقانونية فأنتنا نؤكد ضرورة إرسال القانون إلى دائرة الواقع العراقية في وزارة العدل لتولي نشره) وربط الكتاب المذكور ضمن أوراق الدعوى، وكرر الأطراف أقوالهم وطلباتهم السابقة، وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم التالي:

الرئيس
جاسم محمد عبود



قرار الحكم:

لدى التصديق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي أقام الدعوى أمام هذه المحكمة مختصاً كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب إضافة لوظيفتيهما وطلب بموجبها الحكم بـ ((إلغاء قرار المدعي عليهم السلفي المتمثل بامتناعهما عن نشر قانون تنظيم عمل المستشارين الذي صوت عليه مجلس النواب في جلسته المرقمة (٣٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ ، وإلزامهما بنشر القانون في الجريدة الرسمية وذلك بحجة أن هذا الامتناع يتعارض مع المادتين (٧٣ /ثالثاً و ٦١ /أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥)) وقد استند المدعي في دعواه إلى أحكام المادة (٩٣ /ثالثاً) من الدستور التي نصت على (تحصى المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويケف القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي شأن من الأفراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة). وبعد اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى ومنها ما جاء في اللوائح الجوابية المقدمة من وكلاء المدعي عليهم وأقوالهم أثناء المراقبة تجد المحكمة ما يأتي:

أولاً: تبني دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النظام البرلماني أسلوباً لنظام الحكم السياسي وفقاً لما جاء في المادة الأولى منه والتي نصت على (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) وأساس هذا النظام هو الفصل بين السلطات الاتحادية وحسب مكوناتها حيث نصت المادة (٤٧) منه على أن (تكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) إذ حدد الدستور اختصاصات أغلب مكونات السلطات الاتحادية في حين ترك قسم منها لتحديد بموجب قانون يشرع

الرئيس
جاسم محمد عبود

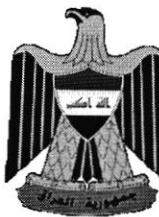
م.ق طارق سلام



من قبل مجلس النواب كما هو الحال بالنسبة (المجلس الاتحاد) إذ نصت المادة (٦٥) من الدستور على (يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ(مجلس الاتحاد) يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه، و اختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب) إلا إن الفصل بين السلطات الاتحادية وحسب اختصاصاتها يمتاز بأنه فصلاً مناً يقوم على أساس التكامل والتعاون وليس على أساس التباعد والتنافر وانعزل كل سلطة عن الأخرى، وعلى أساس ذلك فإن الدستور ألزم السلطات الاتحادية مجتمعة بالحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي وفقاً لما جاء في المادة (١٠٩) منه، ويظهر ذلك التكامل بشكل واضح بصلاحية مجلس النواب الدستورية بانتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للحكومة إذ نصت المادة (٧٠ / أولًا) من الدستور على أن (يتخَّب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، بأغلبية (ثلثي) عدد أعضائه) وكذلك تدخله في منح الثقة للحكومة سواء من بين أعضائه أو من غيرهم وفقاً لما جاء في المادة (٧٦ / رابعاً) منه والتي نصت على (يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب وبعد حائزأ ثقتها، عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة) ومن جانب آخر فأن هناك تعاون وظيفي بين السلطات التنفيذية والتشريعية من خلال منح الدستور لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء صلاحية تقديم مشروعات القوانين وفقاً لما جاء في المادة (٦٠ / أولًا) من الدستور ويمتاز النظام السياسي في العراق كذلك بثنائية السلطات التشريعية والتنفيذية حيث تكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد استناداً إلى أحكام المادة (٤٨) من الدستور، أما السلطة التنفيذية الاتحادية فإنها تكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وفقاً لما جاء في المادة (٦٦) من الدستور وإن الغرض من ذلك هو لتحقيق التوازن بينهما بما يؤدي إلى تحقيق التكامل والتعاون عند ممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية.

الرئيس
جاسم محمد عبود

٦ - م.ق طارق سلام



ثانياً: منح دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة إذ أوجبت المادة (٦٧) من الدستور على رئيس الجمهورية باعتباره رئيس الدولة ورمز لوحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ويعمل على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، إضافة إلى اختصاصاته في مجال الوظيفة التنفيذية والتي تظهر بشكل واضح من خلال اختصاصاته بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية استناداً إلى أحكام المادة (٧٦ / أولاً) من الدستور، وكذلك لرئيس الجمهورية دعوة مجلس النواب للانعقاد في جلسة استثنائية ويكون الاجتماع مقتصرًا على الموضوعات التي أوجبت إليها الدعوة بموجب أحكام المادة (٥٨ / أولاً) من الدستور، ومنح اختصاصات دستورية أخرى بموجب أحكام المادة (٧٣) من الدستور وبضمنها إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها، ويصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها، ودعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور، ومنح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقاً للقانون، وقبول السفراء وإصدار المراسيم الجمهورية، والمصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة، ويقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية وممارسة أية صلاحيات رئيسية أخرى واردة في هذا الدستور. ولرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين اقتراح تعديل الدستور وفقاً لما ورد بنص المادة (١٢٦ / أولاً) من الدستور، على أن لا يجوز تعديل المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول إلا بعد دوvertين انتخابيتين

الرئيس
محمد عبود
جاسم محمد عبود

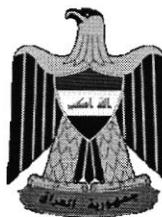
م.ق طارق سلام

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساحة بغداد

هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦



کۆماری عێراق
دادگای بالای ئیتیحادی

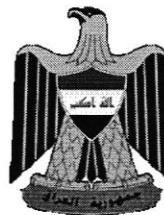
جمهوریة العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣٧ /اتحادية/ ٢٠٢٢

متعاقبتين وبناء على موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب عليه وموافقة الشعب بالاستفتاء العام عليه ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة أيام، وبعد التعديل مصادقاً عليه من قبل رئيس الجمهورية بعد انتهاء المدد المحددة في الفقرتين (ثانياً وثالثاً) من المادة (١٢٦) من الدستور في حالة عدم تصديقه. وإن رئيس الجمهورية يقوم مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان استناداً إلى أحكام المادة (٨١/أولاً) من الدستور، وتحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط استناداً إلى أحكام المادة (٧٢/أولاً) من الدستور.

ثالثاً: إن إعادة النظر في القوانين وردت في المادة (١٣٨/خامساً / ب) من الدستور والتي نصت على (في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها، والتصويت عليها بالأغلبية، وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها). وفي حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثانية خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه تعاد إلى مجلس النواب الذي له أن يقرها بأغلبية (ثلاثة أخماس) عدد أعضائه غير قابلة للاعتراض وتعد مصادقاً عليها استناداً إلى أحكام الفقرة (ج) من المادة المذكورة آنفاً وإن هذا الاختصاص يعود لمجلس الرئاسة وليس لرئيس الجمهورية وفقاً لما جاء في المادة (١٣٨/أولاً) من الدستور والتي نصت على ((يحل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) أينما ورد في هذا الدستور، ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية، بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ هذا الدستور)) وحيث إن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ أخذ بالرئاسة الفردية وفقاً لما جاء في المادة (٦٦) منه والتي نصت على (ت تكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون)، وحدد الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية والتي من ضمنها ما ورد في الفقرة (ثالثاً) من المادة (٧٣) والتي نصت على (يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية: يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي (خمسة عشر) يوماً من تاريخ تسلمهما). لذا فإن الدستور أوجب على

الرئيس
جاسم محمد عبود

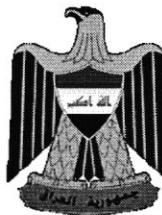
٨ - م.ق طارق سلام



رئيس الجمهورية المصادقة وإصدار القوانين التي يصوت عليها مجلس النواب ولا يمتلك خيار آخر لأن تلك القوانين تعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهما، ومن جانب آخر فقد سبق لهذه المحكمة وان أصدرت قراراها بالعدد (١٨/٢٠٠٩) في ٢٠٠٩/٤/٨ بناء على طلب استفسار كان قد قدم لها من مكتب نائب رئيس الجمهورية عن حكم المادة (٧٣/ثالثاً) من الدستور حول امتلاك رئيس الجمهورية للدورة الانتخابية القادمة صلاحية عدم الموافقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب وإعادتها للمجلس للنظر بالنواحي المعترض عليها أسوة بالصلاحيات المخولة لمجلس الرئاسة الواردة في المادة (١٣٨/خامساً) من الدستور من عدمه حيث ضمن القرار ((إن المادة (٧٣) من الدستور قد أوردت الصالحيات التي يتولاها رئيس الجمهورية ومنها ما ورد في الفقرة (ثالثاً) من المادة آنفة الذكر التي تنص (يصدق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهما) أما الصلاحية المنصوص عليها في المادة (١٣٨/خامساً) من الدستور فإنها أنيطت حصرياً بمجلس الرئاسة المشكل بموجب المادة (١٣٨) ولم يرد ضمن صالحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة (٧٣) من الدستور وأن المادة (١٣٨/سادساً) من الدستور نصت على (يمارس مجلس الرئاسة صالحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور) أي إن مجلس الرئاسة يمارس إضافة إلى الصالحيات المنصوص عليها في المادة (١٣٨) من الدستور صالحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة (٧٣) ولدورة واحدة وبناء عليه فإن رئيس الجمهورية في الدورات القادمة لا يملك الصالحيات المنصوص عليها في الفقرة (خامساً) من المادة (١٣٨) لأنها لم ترد في المادة (٧٣ من الدستور) وبالرجوع إلى أحكام المادة (٧٣/ثالثاً) من الدستور تستخلص المحكمة من كل ذلك أن القوانين تعتبر مصادقاً عليها بمضي مدة خمسة عشر يوماً بغض النظر عن قبول رئيس الجمهورية من عدمه ولعدم وجود نص في الدستور يمكن الاستناد إليه بامتلاك رئيس الجمهورية مثل هذه الصلاحية مما يعني عدم صحة أي

الرئيس
جاسم محمد عبود

٩ م.ق طارق سلام

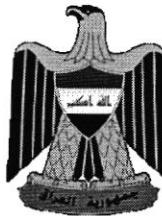


امتناع عن تصديق وإصدار القوانين التي يمكن أن ترد من رئيس الجمهورية على أي قانون يسن مجلس النواب إذ إن ذلك يشكل خرقاً دستورياً إضافة إلى ما تقدم فإن تطبيق أحكام المادة (١٣٨) من الدستور يتعلق بالدورة البرلمانية الأولى التي بدأت من سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وبالتالي فإن هذه المادة انتهت بانتهاء الفترة المحددة لها ومن ثم يعاد العمل بأحكام المادة (٧٣) من الدستور وإن القول بأن اختصاص التصديق الذي يمتلكه رئيس الجمهورية يتضمن كذلك معنى عدم الموافقة أو الرفض أو الامتناع عن تصديق مشروعات القوانين متى كان مشروع القانون فيه من العيوب الشكلية أو الموضوعية التي توجب عدم التصديق فإن ذلك يتعارض وأحكام المادة (٧٣/ثالثاً) من الدستور وفي حالة وجود مثل تلك العيوب فإن الدستور رسم طريق للطعن بالقانون أمام المحكمة الاتحادية العليا وفقاً لما جاء في المادة (٩٣/أولاً) من الدستور إذ إن رئيس الجمهورية بحكم الصلاحيات المنوحة له حق الطعن بstitutionية أي قانون يرى أنه يتضمن عيوب شكلية أو موضوعية تخل بstitutionية أي قانون.

رابعاً: إن من أهم مقومات بناء الدولة على أسس ومؤسسات قانونية وديمقراطية صحيحة هو مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون وهذه المساواة تقضي بمعاملة جميع المواطنين بنفس المعاملة العادلة سواء في الحقوق أو الواجبات ولا وجود لدولة القانون دون تكريس هذا المبدأ فعليه وإن حق المجتمع في العقاب يقتضي مساءلة كل شخص يرتكب فعلًا قد تم تجريمه والعقاب عليه وفق أحكام الدستور وقواعد القانون الجنائي ويستوي الأمر إن كان مرتكب الفعل هو شخص عادي أو كان شخص يمثل أحدى السلطات العامة في الدولة دون شك فإن أول مواطن في الدولة هو رئيسها مهما كان وصفه. والمساواة القانونية تقضي أن يكون هذا الشخص السامي في الدولة هو أول من يخضع للقانون ويحاسب عن أخطائه لاسيما وأن رئيس الجمهورية من المفترض أن يكون خادماً لمصالح الشعب وحامياً للدستور والقانون وليس سيداً للشعب ومستبيحاً انتهاك الدستور والقانون وإن كانت الدساتير تنص كأصل عام على

الرئيس
جاسم محمد عبود

١٠ - م.ق طارق سلام



تحصين رئيس الجمهورية في مواجهة المسؤولية إلا إنها تجيز رفع هذا التحصين في حالة ارتكابه أفعالاً مجرمة ويعاقب عليها فهنا تنتهي حصانة رئيس الجمهورية وبهذا الاتجاه سار الدستور العراقي حيث نصت المادة (٦١ / سادساً بـ) منه على (يختص مجلس النواب بما يأتي: (إعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في أحدى الحالات الآتية: ١. الحنث في اليمين الدستورية. ٢. انتهك الدستور. ٣. الخيانة العظمى) ونصت المادة (٩٣ / سادساً) من الدستور على (تحتخص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: ١. الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون) وتظهر أهمية تحديد المسوغات التي تبرر المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية في أنها تهدف إلى ضمان سمو الدستور والتقييد بأحكامه بطريقة قانونية ودستورية مكفولة بجميع الضمانات الإجرائية والموضوعية وأصبح مبدأ اقران السلطة بالمسؤولية مستقراً في الأنظمة المعاصرة ومفاد هذا المبدأ حيث توجد السلطة توجد المسؤولية فمن يمارس السلطة لا بد أن يخضع للمسؤولية وهذا التلازم بين السلطة والمسؤولية يعتبر عاملاً حاسماً لتأسيس نظام الحكم في الدولة والذي بدوره يعتبر أساساً لتطوير المجتمع وبناء الدولة في كافة المجالات لذلك فإن ممارسة رئيس الجمهورية لاختصاصاته الدستورية الغرض منها تحقيق مصالح الشعب وبما يضمن الحفاظ على وحدة العراق وسيادته لذلك اعتبر الدستور رئيس الجمهورية رمزاً للوحدة الوطنية ورمزاً لبناء المستقبل الديمقراطي وإن ذلك لا يستقيم إلا مع التطبيق السليم للدستور والقانون وطالما أن الدستور وجد لتحقيق مصالح الشعب، وحيث إن القوانين تشرع من قبل أعضاء مجلس النواب ممثلي الشعب لذا فإن عدم تطبيق أحكام المادة (٧٣ / ثالثاً) من الدستور يتنافى مع كل ذلك مما يقتضي عند تشريع القوانين مراعاة أحكام المادة المذكورة آنفاً بكافة جوانبها لا سيما اعتبار القوانين مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهما وعدم الركون إلى أن اعتبار عدم مصادقة رئيس الجمهورية سبباً لتعطيل العمل بالقوانين التي يسنها مجلس النواب. ولما كان قانون

الرئيس
جاسم محمد عبود

١١ - م.ق طارق سلام

كۆماری عێراق
دادگای بالاى ئیتیحادی



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣٧ / اتحادية ٢٠٢٢

تنظيم عمل المستشارين تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب في ٢٠١٧/٥/١٥ فإن الواجب من الناحية الدستورية اعتباره نافذاً وفقاً للآلية المرسومة بموجب أحكام المادة (٧٣ / ثالثاً) من الدستور ولا يمكن الاحتجاج بأن القانون المذكور آنفاً يتضمن نصاً يوجب العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية سبباً لتعطيل أحكام ذلك القانون لأن النص الدستوري هو الواجب التطبيق عندما يحصل تعارض بين الدستور والقانون. وإن عدم العمل بأحكام الدستور وفق أي نص من نصوصه يرتب المسؤولية الشخصية للمتسرب بذلك لأنه يجب أن لا يكون المنصب الوظيفي على علوية الدستور وسموه وبذلك يتحول النظام السياسي في الدولة من نظام ديمقراطي يقوم على أساس مبدأ التداول السلمي للسلطة واعتبار أن السيادة للقانون والشعب هو مصدر السلطات وشرعيتها ووجوب ضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة وحمايتها إلى نظام استبدادي يقوم على أساس التسلط وهدر للحقوق والحريات كافة وهدر لكرامة المواطن وحريته ومخالفة لكافة مرتکبات اليمين الدستورية المحددة بموجب المادة (٥٠) من الدستور التي أوجبت على من يؤديها أن يحافظ على استقلال العراق وسيادته وأن يراعي مصالح شعبه ويحافظ على سلامة أرضه وسمائه ونظامه الديمقراطي الاتحادي وصيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء والالتزام بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد، ويجب أن لا تكون الظروف الصعبة التي يمر بها البلد في بعض المراحل سبباً لخرق الدستور بل يجب أن تكون عاملأً مؤثراً بصورة إيجابية لإكمال مراحل بناء الدولة ونظامها الديمقراطي وإزالة كافة المؤثرات السلبية التي من شأنها تأخير بناء الدولة والتضحية بمصلحة الشعب وحقوقه وسلب ثرواته. عليه وكل ما تقدم وحيث إن قانون تنظيم عمل المستشارين تم التصويت عليه من قبل مجلس النواب بجلسته المرقمة (٣٥) في (٢٠١٧/٥/١٥) ولعدم قيام رئيس الجمهورية بممارسة

الرئيس
جاسم محمد عبود

١٢ - موق طارق سلام

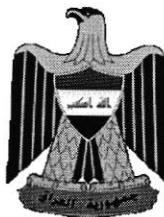
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساحة بغداد

هاتف - ٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

قومي عراق
دادگای بالای اتحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٧ / اتحادية ٢٠٢٢

اختصاصه الدستوري وفقاً لأحكام المادة (٧٣) من الدستور قررت المحكمة الاتحادية العليا ما
يلي:

١. إلزام المدعي عليه الأول رئيس الجمهورية إضافة لوظيفته بإصدار ونشر قانون تنظيم عمل المستشارين المصوت عليه من قبل مجلس النواب في الجلسة المرقمة ٣٥ في ٢٠١٧/٥/١٥ استناداً إلى أحكام المادة (٧٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
 ٢. رد الدعوى عن المدعي عليه الثاني رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته لعدم توجه الخصومة.
 ٣. تحويل الطرفين الرسوم والمصاريف النسبية وتحميل المدعي أتعاب محامية وكيلي المدعي عليه الثاني مبلغأً مقداره خمسون ألف دينار توزع وفق القانون، وتحميل المدعي عليه الأول أتعاب محامية وكيل المدعي مبلغأً مقداره خمسون ألف دينار.
- وصدر بالاتفاق حكماً باتاً ولزماً للسلطات كافة استناداً إلى أحكام المادتين (٩٣/٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادتين (٤/٣١ و ٥/٣٢) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعديل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وأفهم علناً في ٢٥/٤/١٤٤٤ هجرية الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢٠ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

١٣ - م.ق طارق سلام